



الإصلاح كان له فضل كبير في صمود وتعافي الاقتصاد من الجائحة

صندوق النقد يؤكد أهمية برنامج الإصلاحات الهيكلية في مواجهة صدمات كورونا

آلار: نتوقع ارتفاع النمو إلى 5.2% خلال العام المالي الجديد

جهود كبيرة من الحكومة لتحسين بيئة ممارسة الأعمال وزيادة مظلة الحماية الاجتماعية وكذلك تحسين تنافسية أسواق المال والتوسع في النفاذ للأسواق العالمية.

المالي 2020/2021. وأكدت آلار أن الإصلاحات الهيكلية ستساهم في خلق الوظائف وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في نمو الاقتصاد، ولكنها تحتاج إلى

منذ ظهور جائحة كورونا. وأشارت إلى توقع الصندوق ارتفاع نمو الاقتصاد المصري إلى 5.2% خلال العام المالي الجديد مقارنة بنحو 2.8% محققة خلال العام

صحفي عقد مساء أمس عبر تطبيق زووم، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي نفذته مصر منذ عام 2016، كان له فضل كبير في صمود وتعافي الاقتصاد المصري

الهيكلية التي أعلنت مصر عن تنفيذها خلال الفترة المقبلة، مشددة على أهميته في مواجهة الصدمات المحتملة جراء جائحة كورونا. وأضافت آلار، خلال مؤتمر

حابي

قالت سيلين آلار، رئيس بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في مصر، إن الصندوق يدعم برنامج الإصلاحات



منها تقليص دور الدولة في الاقتصاد

روشتة من 3 محاور لضمان سلامة التعافي

استجابة الحكومة المصرية خلال كورونا اتسمت بالحكمة والتوقيت المناسب

بنجاح وسمح بحماية الاقتصاد وخفف من الآثار الصحية والاجتماعية وكذلك بناء الاحتياطات. وشددت على أهمية التركيز على تعميق وتوسيع قاعدة الإصلاحات الهيكلية لضمان نمو قوي يقوده القطاع الخاص يوفر وظائف دائمة للسيدات والشباب والفئات الفقيرة.

المالية التي تفرضها جائحة كورونا مسألة بيد السلطات المصرية التي ستحدد أفضل سبل للتعاون مع الصندوق خلال الفترة المقبلة. وقالت: "من المهم تذكر استجابة الحكومة المصرية خلال الجائحة والتي اتسمت بالحكمة والتوقيت المناسب مما ساعد في إدارة الأزمة

وأكدت أن بذل مجهودات قوية ومستمرة لتحسين تخصيص الموارد سيديم قدرة القطاع الخاص على التطور بشكل أكبر وكذلك سيتيح لمصر الاستفادة من فرص النمو الهائلة لديها. وشددت آلار على أن مدى احتياج مصر لقرض جديد لمواجهة المشكلات

إجراءات تحسين بيئة ممارسة الأعمال، بينما يمثل المحور الثاني في تعزيز سبل الحماية الاجتماعية وتحسين مهارات القوى العاملة الشابة، أما المحور الأخير فيتمثل في قوة نفاذ مصر للتجارة والاقتصاد العالمي حتى تصبح الصادرات المصرية من أكبر دوافع النمو.

نحو التعافي وكذلك تجنب أي اختلالات قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في سبيل تحقيق نمو شامل وقوي مدعوم بإصلاحات هيكلية واسعة وعميقة. وأوضحت آلار، خلال مؤتمر صحفي عقد مساء أمس عبر تطبيق زووم، أن المحور الأول يتمثل في: الحاجة إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد ضمن

حابي

وضعت سيلين آلار، رئيس بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في مصر، روشتة من ثلاثة محاور أساسية لتحقيق التوازن بين مضي الاقتصاد المصري

مقابل فتح المجال أمام القطاع الخاص

الإصلاحات الهيكلية تتماشى مع البرنامج

تتراوح بين 4 إلى 5%

التوصية بالحد التدريجي لدور الدولة في الاقتصاد

لا شروط في البرنامج تخص ملف الطروحات الحكومية

معدلات تضخم جيدة للاقتصاد المصري

حابي

الإصلاحات تتضمن برنامجاً موجهاً للقطاع الخاص

بمزاي تفوق نظرائها من القطاع الخاص لذلك أوصى الصندوق بالحد التدريجي من ذلك. وأشارت إلى أن برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي تتبناه الحكومة المصرية يتضمن برنامجاً موجهاً للقطاع الخاص. وفتحت آلار إلى أن ملكية المشروعات والشركات من أبرز العناصر للتعرف على الدور الذي ستلعبه الدولة مستقبلاً وكذلك إجراءات تحسين المنافسة بين الشركات بالقطاع العام والخاص لضمان تحقيق المساواة بينهما.

قالت سيلين آلار، رئيس بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في مصر، إن التوصية المقدمة للحكومة المصرية بزيادة مشاركة القطاع الخاص في نمو الاقتصاد تمثلت في الحد التدريجي من دور الدولة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستفادة من قدرات النمو الكامنة به. وأوضحت آلار، في ردها على سؤال بوابة حابي جورنال خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد مساء أمس، أن التقييم العام للأوضاع يشير إلى ضرورة تحقيق مزيد من التقدم على مستوى تخصيص الموارد، حتى يتمكن القطاع الخاص من التطور بصورة أقوى بما يؤثر إيجاباً في تقوية مصادر النمو لتكون أكثر احتوائية واتساعاً. وأضافت: "نرى أن أحد خصائص الاقتصاد المصري يتمثل في أن دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية ما زال رئيسياً ومهماً، وفي بعض الأحيان تستفيد المؤسسات المملوكة للدولة

نشر القوائم المالية للشركات المملوكة للدولة تطور إيجابي يتعلق بزيادة الشفافية

الطرح العام للشركات". وأشارت إلى أنه في سياق برنامجي التمويل مع مصر منذ عام 2016 حتى انتهاء المراجعة الثانية والأخيرة لبرنامج الاستعداد الائتماني في 23 يونيو الجاري، نشرت القوائم المالية للشركات المملوكة للدولة مما يمثل تطوراً إيجابياً يتعلق بزيادة الشفافية.

حابي

قالت سيلين آلار، رئيس بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في مصر، إنه لا توجد شروط متفق عليها مع الحكومة المصرية بشأن تنفيذ برنامج طرح الشركات الحكومية في البورصة. وأضافت آلار، خلال مؤتمر صحفي عقد مساء أمس، أن الطروحات العامة الأولية تخضع لظروف السوق، ومن ثم يصعب توقعها وتحديد شروط تتعلق بتنفيذها.

وقالت: "في سياق حوارنا المستمر مع الحكومة المصرية وعملية تبادل الرؤى، تمت مناقشة زيادة حصة القطاع الخاص ودور الدولة في تنفيذ ذلك، وذكرت السلطات المصرية أن برنامج الإصلاحات الهيكلية يتماشى مع برنامج

آلار: نرى أن التضخم سيزيد على أساس بعض العوامل مثل أسعار الغذاء

ونرى أن التضخم سيزيد على أساس بعض العوامل مثل أسعار الغذاء خلال 12 شهراً ماضياً". وأوضحت أنه في حال بقاء التضخم عند معدلات متدنية في المستقبل من المهم أن يتحرك البنك المركزي بناءً على ذلك عند وضع السياسات النقدية. وأشارت إلى أنه في هذه الحالة سيكون هناك حيز للتحرك ودعم هذا الأمر.

حابي

قالت سيلين آلار، رئيس بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في مصر، إن البنك المركزي المصري وضع السياسة النقدية بناءً على البيانات المتاحة وفقاً لتوقعات التضخم المرتكزة على الأهداف متوسطة الأجل، والتي تحركت في ديسمبر الماضي إلى 7% مع إضافة أو خصم 2%. وأضافت أنه حتى الآن ما زالت توقعات التضخم جيدة والمعدلات الحالية تتراوح ما بين 4 إلى 5% أي أقل من المستهدف في الأجل المتوسط رغم ارتفاعه خلال الشهر الماضي إلى نحو 4.8%. جاء ذلك رداً على سؤال خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد مساء أمس حول مدى ملائمة سعر الفائدة الحالي لوضع التضخم في مصر وتوقعات الفترة المقبلة. وتابعت آلار: "توصي بالاعتماد على البيانات كما يبرح البنك المركزي ..

متوقعاً أن يصل إلى 36% من الناتج المحلي بنهاية العام المالي

الدين الخارجي لمصر معتدل والاحتياطيات الدولية ستبقى في مستوى مناسب

وأجال استحقاق طويلة ما ساعد في تقليل المخاطر. وقالت: "نتوقع أن تبقى الاحتياطيات الدولية عند مستوى مناسب، وهذا ضمن العوامل الوقائية ونحن نمضي قدماً".

قادرة على سداد كل التزاماتها المستقبلية. وأشارت إلى أن إصدارات الدين الخارجي التي طرحتها الحكومة المصرية خلال الفترة الأخيرة اتسمت بمعدل فائدة مناسب

إصدارات الحكومة مؤخراً اتسمت بمعدل فائدة مناسب وأجال استحقاق طويلة قللت المخاطر

وأضافت آلار، خلال مؤتمر صحفي عقد مساء أمس عبر تطبيق زووم، إلى أنه رغم ارتفاع نسبة الدين إلا أن صندوق النقد يتوقع أن تتحول هذه النسبة لانخفاض، مؤكدة أن مصر

متوقع أن يصل إلى 36% إجمالي الناتج المحلي بنهاية العام المالي الجاري، وإن هذه النسبة تعد معتدلة مقارنة بالأسواق النامية الأخرى وفقاً لأداة تقييم القدرة على تحمل الدين الخارجي.

حابي

قالت سيلين آلار، رئيس بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في مصر، إن مستوى الدين الخارجي

أوراسكوم للإنشاءات تقتطص عقود إنشاء 7 موانع للقبضة للغزل والنسيج بتكلفة 2.6 مليار جنيه

أورا للتطوير العقاري تحصل على 486 فدناً في الساحل الشمالي

350 مليار دولار قيمة الاكتتابات والإدراجات العالمية في أول 6 أشهر من 2021

قواعد الاستيراد والتصدير من وإلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.. النص الكامل

أسعار النفط تهبط 2% مع ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا وقبيل محادثات أوبك+

أهم الأخبار اضغط على العناوين